

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٧٢**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موريايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/818)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفان مركيتش، وزير خارجية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. ينضم السيد ظريف إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من بريشتينا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أنور خوجه إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/818، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): يقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2012/818) تفاصيل الأحداث والأنشطة الرئيسية في كوسوفو خلال الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي حين أن الفترة المعنية كانت هادئة إجمالا، فقد حدثت تطورات بالغة الأهمية منذ نهاية الدورة المشمولة بالتقرير، وهي التي سأركز عليها اليوم.

في ٢١ آب/أغسطس، آخر مرة اجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة كوسوفو (S/PV.6822)، تكلمت عن الحاجة الملحة إلى تجديد العملية السياسية، ليس لحماية الاستثمارات الدولية الهائلة في كوسوفو فحسب، بل ولتشجيع الأطراف على التحرك بسرعة أكبر من أجل تسوية المسائل التي تعيق تحقيق التقدم على الجانبين.

وقد أشار تمثيل بلغراد وبريشتينا على مستوى القيادة في تلك الدورة بالفعل إلى ما ينطوي عليه ارتفاع مستوى المشاركة من إمكانيات.

وفيما بعد، عندما انطلقت دورات جديدة من الحوار بوساطة من الاتحاد الأوروبي بعد وقت قصير من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم الوصول إلى مرحلة فارقة أكثر جوهرية في ١٩ تشرين الاول/أكتوبر. ففي ذلك اليوم، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير للقيادة الشخصية للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتن، بدأت مرحلة جديدة أكثر محورية من عملية الحوار في بروكسل. وتولى رئيسا الوزراء داتشيش و ثاتشي زمام القيادة المباشرة في هذه العملية، واجتمعا لأول مرة كرئيسين لوفديهما.

وأعقب هذا الاجتماع السريع بوقت قصير اجتماع ثان في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأظهر الزعيمان جديتهما خلال اجتماعها الثاني، وتمكنا من الاتفاق على خطوات ملموسة للمضي قدما في الحوار بطريقة أكثر عمقا وأبعد مدى. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قامت الممثلة السامية أشتون

ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كلينتون بزيارات مشتركة إلى بريشتينا وبلغراد، إظهارا للالتزام الحاسم بعملية الحوار على مستوى رفيع والتأييد الثابت لها.

وهذه التطورات مما يثلج صدري شخصيا، وأود أن أهنئ كلا الجانبين – وخاصة هذين الزعيمين – على إظهار الإرادة السياسية والشجاعة اللازمتين للشروع في عملية صعبة، ولكن لا غنى عنها، من العمل معا في سبيل إعادة صياغة العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وفي قيامهما بذلك، أظهر كلاهما أهما يتطلعان إلى المستقبل وليس إلى الماضي.

ونظرا لتعقيد القضايا التي ظلت تعوق التقدم من كلا الجانبين، سيكون من غير المعقول أن نتوقع بروز الحلول بسهولة أو بسرعة. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة لمعالجة القضايا بمزيد من الصراحة في حوار رفيع المستوى هو تطور أرجو ألا يقتصر جميع أعضاء هذا المجلس على الإشادة به، بل أن يقدموا له أيضا الدعم الملموس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لتوفير الموارد المناسبة والمساندة السياسية لتشجيع الاتفاقات المستدامة التي تتحقق من خلال حوار حقيقي بين الطرفين وتأييدها.

وكما هو الحال مع أي عملية تسعى إلى التغلب على مخلفات النزاع الماضي، سوف تواجه العقبات القادة من كلا الجانبين لا محالة على جبهات عديدة. ويجب أن تكون لدى كل جانب القدرة والسلطة اللازمتان للتغلب على التحديات وعلى المقاومة، بما في ذلك المنبثقة من دوائر كل منهما التي، لسبب أو لآخر، لا ترى أن التقدم السياسي يخدم مصالحها الخاصة. وقد يسعى البعض للتأثير على الوضع في الميدان خارج سياق المفاوضات السلمية. وقد يسعى البعض الآخر إلى تقويض الموقف السياسي للقائمين بالتفاوض.

والواقع أننا، في الأسابيع القليلة منذ بدء هذه المحادثات رفيعة المستوى، شهدنا حالات لزيادة التوتر في مناطق حساسة على أرض الواقع في كوسوفو. كذلك في الأسبوع الماضي فقط وفي اليومين الماضيين، أظهرت ردود الفعل العامة لقرارات المحاكم المتعلقة بالمتهمين بارتكاب جرائم حرب رفيعي المستوى هشاشة المشاعر العامة وسرعة تأثرها في الشؤون الخاصة بالمصالحة والعدالة. ومن أجل عدم السماح لهذه التطورات بإيجاد مزيد من العقبات فوق ما هو قائم، لا يزال من الضروري أيضا أن تأخذ أشكال الوجود الدولي العاملة على أرض الواقع بنهج موحد.

ويسرني أن أستطيع في هذا الصدد أن اليوم أن أعلن عن وجود قدر كبير من وحدة القصد والالتزام بين أشكال الوجود الدولي المكلفة بولايات على أرض الواقع. فبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفذ ولايتها كجزء من فريق حقيقي يشمل قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، الذي يقود المحاورات السياسية الهامة داخل كوسوفو. وقد ساعد التنسيق الوثيق للجهود على أرض الواقع بالفعل، في الآونة الأخيرة، على منع حالات تفجر العنف مؤخرا من اكتساب أبعاد يصعب التحكم فيها.

وما زال هناك كثير من القضايا التي يتعين معالجتها من خلال الحوار، وكلا الجانبين يواجهان تحديات شاقة خارج هذه العملية، ومنها الظروف الاقتصادية الصعبة والصعوبات التي تكتنف مواصلة تطوير مؤسسات سيادة القانون، والأجواء السياسية الداخلية المعقدة. ولا تزال الحالة هشة في شمال كوسوفو. وتواصل البعثة إيلاء الأولوية للعمل مع شركائنا للحفاظ على الاستقرار، ومحاولة زيادة الثقة ببطء بين صفوف السكان الذين يعيشون إلى الشمال من نهر إيبار وإلى الجنوب منه. فمن الأهمية بمكان أن يواصل جميع القادرين على التأثير

على الأجواء العمل معا من أجل تحقيق هذه الغايات، وتعزيز مناخ يفضي إلى إحراز تقدم خلال الحوار السياسي.

ومرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناشدت صرب كوسوفو في الشمال وقادة بريشتينا لتشجيعهم على أن يفتحوا مزيدا من خطوط الاتصال. وفي المحادثات مع القادة في بلغراد وبريشتينا، أكدت أيضا على أهمية توفير المعلومات الكاملة لهذه المجتمعات من أجل طمأنتها إلى أخذ مصالحها المشروعة تماما في الاعتبار خلال الجهود المبذولة لإحراز التقدم على الصعيد السياسي.

وكما جاء تفصيلا في التقرير، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال الفترة الأخيرة تطبيق إعادة تشكيل هيكلها، وزودت مؤسسات الشرطة والقضاء في كوسوفو بخبرة فنية جديدة محددة الهدف. وأتاح تقرير صدر مؤخرا عن ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، إلى جانب التقارير الأخيرة لأمين المظالم في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون، تذكرة واقعية بالتحديات الأساسية الراهنة في هذه المنطقة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة رصد الوضع الذي يؤثر على طوائف الأقليات في كوسوفو، وتقدم حيثما أمكن، مساعيها الحميدة لتسوية المنازعات والحد من حالات التوتر على أرض الواقع.

وما زال يساورني القلق إزاء الحوادث المتكررة للسرقة والتخريب والعنف في بعض الأحيان ضد مجتمعات الأقليات العائدة وممتلكاتها. وفي الوقت ذاته، أجد من دواعي الاطمئنان ما تبذله شرطة كوسوفو والمؤسسات العامة الأخرى من جهود متجددة لإشراك المجتمعات المحلية المتضررة ومعالجة هذه المشاكل. وكان من البوادر المشجعة لهذه الجهود زيادة المشاركة في المجالس البلدية لأمن المجتمعات المحلية واللجان المحلية للسلامة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومن بين القضايا الكثيرة التي لا تزال تتطلب الجهد المتواصل والتنسيق على أرض الواقع، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن البعثة كرست جهود التيسير خلال هذه الفترة لإحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين. ويسرت بعثة الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص قيام ممثلي أسر الأشخاص المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بزيارة مشتركة إلى قبرص، كما حثت جميع الأطراف، المحلية والدولية، على تكثيف عملها للمساعدة في إيجاد حل مبكر لهذه المسألة.

ويمثل الارتقاء بالمستوى السياسي للحوار الذي يجري بوساطة من الاتحاد الأوروبي، وإن كان في مرحلته المبكرة، خطوة جديدة وبالغة الأهمية في العملية السياسية. وينبغي الثناء على كل من الجانبين لتوليهما زمام القيادة وتحملهما المخاطر السياسية المترتبة عليها. وينبغي أن تكون لهم القدرة على الاعتماد على الدعم السياسي، بما في ذلك من أعضاء المجلس، لترسيخ هذه العملية والاتفاقات التي قد يتم التوصل إليها خلال مسارها في المستقبل.

وأود أن أتوجه بصادق الشكر لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لعمل البعثة، وعلى التزامهم واهتمامهم المستمرين بتعزيز السلام والأمن في كوسوفو.

وأطلب الدعم النشط من المجلس لمرحلة الحوار الجديدة بوساطة الاتحاد الأوروبي. وأطلب أيضا تشجيعه النشط لكل من بلغراد وبريشتينا على اغتنام كامل الفرصة السانحة الآن، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة بينهما. إن ذلك يبشر بالأمل الحقيقي، ليس تجاه بدء التغلب على المشاكل التي طال أمدها فحسب، ولكن أيضا حيال إحراز تقدم أساسي صوب الوفاء بتطلعات الشعب نحو مستقبل أكثر أمنا وأكثر ازدهارا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مركيتش، وزير خارجية صربيا.

السيد مركيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على مشاركته والمواقف التي أعرب عنها في بيانه.

لقد قرأت بعناية تقرير الأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2012/818)، الذي يشكل في معظمه تصويرا للحالة القائمة. وكنا نتوقع منه أن يتضمن بعض التقييمات الهامة المتعلقة بتطور الوضع في المنطقة، مع مراعاة، اولا، زيارة الأمين العام إلى المنطقة في تموز/يوليه.

إن جمهورية صربيا ملتزمة بالمساهمة في بناء السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك بوضع برنامج لمستقبل أوروبي مشترك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدنا مرة أخرى استعدادنا للمساهمة في التغلب على المسائل والمشاكل العالقة. وتهدف جهودنا المتواصلة الى إيجاد حل سلمي للمشاكل في المنطقة، بما في ذلك مسألة كوسوفو وميتوهيا، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

نحن لا نزال نعارض الإجراءات أحادية الجانب من أي طرف كان. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أؤكد مرة أخرى على عدم قبول استقلال كوسوفو وميتوهيا المعلن من جانب واحد. واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى: نحن لن نعترف بما يسمى بجمهورية كوسوفو المعلنة.

وأود أن أعرب عن خالص امتنان بلدي لغالبية الدول الأعضاء التي ما فتئت تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونحن نحثها على الحفاظ على مواقفها المبدئية، حيث أن ذلك هو أهم مساهمة يمكن تقديمها في سبيل أن يتكلل الحوار بمنتهى النجاح.

ومع التمسك بمبادئ القانون الدولي، فضلا عن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، نؤيد استمرار بناء وتعزيز الثقة المتبادلة، بينما يجري احترام المصالح المشروعة لكل من الألبان والصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

إن الجانب الصربي يواصل تعزيز وتنفيذ سياسة إيجاد حلول سلمية من خلال إجراء حوار بنّاء مع بريشتينا. وترى جمهورية صربيا أن الحوار هو السبيل الوحيد للتغلب على الأزمة الحالية والتوصل إلى حلول مستدامة للمشاكل التي تواجه السكان في كوسوفو وميتوهيا على أساس يومي. ولقد عمدت الحكومة الجديدة في جمهورية صربيا مؤخرا الى متابعة الحوار مع الرغبة في إحراز تقدم ملموس بين بلغراد وبريشتينا. وخلال آخر اجتماع عقد بين رئيس وزراء صربيا، السيد داتيتش، والسيد ثاتشي، في بروكسل بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نوقشت طائفة واسعة من المسائل. واصررنا على أن تخول سلطات المراقبة التنفيذية عند نقاط العبور في شمال كوسوفو لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. كما نذكر أنه تم التوصل إلى اتفاق لبدء تنفيذ المراقبة المتكاملة بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ضمن إطار مشاريع رائدة، في نقاط العبور الإدارية. وكذلك جرى التوصل إلى اتفاق بأن تنشئ دائرة شرطة كوسوفو وحدة خاصة لحماية التراث الثقافي الصربي، تتكون أساسا من صرب كوسوفو. ونحن مصممون على التنفيذ الكامل للترتيبات التي تم التوصل إليها حتى الآن، ومنفتحون لإجراء مناقشات بشأن

جميع المسائل، ما عدا تفكيك مؤسسات صربيا في كوسوفو وميتوهيا.

وصربيا ترغب في المضي قدما نحو مستقبلها الأوروبي، وتلتزم تماما بهذه العملية، التي ينبغي أن تؤدي إلى إحلال السلام الدائم بين الصرب والألبان.

ونحن نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون لها دور هام في استكمال الحوار، بغية كفالة التبادل الفعال للمعلومات وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن. ويظل مجلس الأمن لا غنى عنه في تأمين الشرعية للتوصل إلى تسوية شاملة.

ودور الأمم المتحدة حيال استقرار الوضع في المنطقة لا غنى عنه. لذلك، يجب أن تظل ولاية بعثة الأمم المتحدة من دون تغيير، وينبغي أن تحظى بدعمنا الكامل. ونود أن نرى المزيد من التعاون الفعال بين بعثة الأمم المتحدة، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الاوروبي. وينبغي لكلتا البعثتين أن تكونا نشيطتين على أرض الواقع وتتصرفا وفقا لولايتيها، بطريقة محايدة، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد على أن دور بعثة الاتحاد الاوروبي، خاصة في هذا الوقت، يجب ألاّ يتغير. فدورها التنفيذي لا يزال حاسما، لا سيما بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار. وسوف تصر جمهورية صربيا على تنفيذ الحلول المتفق عليها في ما يخص الإدارة المتكاملة للحدود، عن طريق وجود بعثة الاتحاد الاوروبي ودورها التنفيذي على خط الحدود الإدارية.

ومن المهم أن تواصل بعثة الامم المتحدة تنفيذ ولايتها المتعلقة بالتمثيل الخارجي لكوسوفو، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في إطار بعض التجمعات والمبادرات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل عمل البعثات في كوسوفو وميتوهيا في إطار محايد فحسب، على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الرئيسي كمنسق لجميع المنظمات الدولية التي تعمل تحت رعايتها.

وثمة أهمية خاصة بالنسبة الى جمهورية صربيا هي استمرار تمويل إدارة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا. فمن غير المقبول لنا الحد بشكل اضافي من مسؤوليات الإدارة نتيجة الافتقار إلى التمويل ونزع مسؤوليات بعثة الامم المتحدة بمن خلال نشاء وتشغيل هيئة موازية مقرها في بريشتينا. ونود أن نشير إلى أن بعثة الامم المتحدة الموجودة في شمال كوسوفو هي صاحبة الوجود الدولي الشرعي الوحيد الذي لا يزال الناس يثقون به ثقة كاملة.

وعلى الرغم من الوجود الدولي هناك منذ أمد بعيد، ليس ثمة تحسن ملموس على أرض الواقع. فأرواح وممتلكات الصرب وسواهم من غير الألبان لا تزال عرضة للخطر؛ والظروف الأمنية الأساسية أو حرية التنقل والعمل غير موجودة؛ وعودهم الآمنة إلى منازلهم في كوسوفو وميتوهيا ليست مكفولة بالنسبة الى اللاجئين والمشردين من الصرب؛ ولم يجرِ من جديد بناء مرافق البنية الأساسية الرئيسية؛ ولا يزال العنف قائما ضد السكان الصرب ومواقعهم الثقافية والدينية على أيدي الانفصاليين الألبان. وحقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، وخاصة في ما يتعلق بالصرب وغيرهم من غير الألبان، لا تزال في حالة يرثى لها.

إن القلق بشأن الأمن والسلامة، فضلا عن تقييد حرية الحركة، هي بالتأكيد أهم العوامل التي لها تأثير سلبي على نوعية حياة الصرب في كوسوفو وميتوهيا. والتناقص النسبي لأعمال العنف بين الجماعات العرقية ليس نتيجة تحسن العلاقات بين الأعراق، ولكنه نتيجة العزلة المتزايدة للسكان الصرب الذين ينسحبون إلى الجيوب أو القرى المعزولة.

ووفقا للمعلومات المتوافرة لدينا، نفذ في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، أكثر من ٧٠ هجوما يمكن وصفها بأنها عرقية الدوافع. ونجم عن ذلك أن عدد الصرب الذين يعيشون في إقليم كوسوفو وميتوهيا اليوم أقل مما كان عليه في أي وقت مضى. وفي الفترة قيد الاستعراض، أدت زيادة اعتقالات أعضاء الطائفة الصربية بدون أي تفسير فيما يتعلق بالأسس القانونية لإصدار أوامر القبض المثيرة للجدل ضدهم إلى المزيد من مشاعر القلق، وانعدام الأمن والانزعاج. وبتلك الطريقة، يمارس المزيد من الضغط على الطائفة الصربية التي تعيش في كوسوفو وميتوهيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على استمرار أعمال التدمير المنهجي وهدم المنازل التي هجرها الصرب وغيرهم من غير الألبان. كما أود أن أشير إلى أن أنشطة السلطات المحلية تهدف إلى نزع الملكية أو الطرد القسري وهدم المنازل في الأجزاء التاريخية من المدن مثل بيك وداكوفيتشا.

وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا لإيجاد حلول دائمة في مجال توفير السكن للاجئين والأشخاص المشردين في أراضي يوغوسلافيا السابقة، فإن عملية عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا بطيئة ولا تحظى بقدر كبير من الاستدامة. ووفقا لآخر الأرقام لعام ٢٠١٢، لم يعد سوى ٢٨٥ صربيا إلى كوسوفو وميتوهيا، وهو ما يدل على استمرار اتجاه تقلص عدد حالات العودة.

ومما ينذر بالخطر، الطريقة التي تعمل بها وكالة الخصخصة في كوسوفو في خصخصة الشركات في كوسوفو وميتوهيا، وخاصة منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢. ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة، خصخصة المؤسسات العامة والاجتماعية في المجتمعات المحلية الصربية. وتعتبر نتائج بيع تلك المؤسسات للمواطنين الألبان عاملا إضافيا لإجبار السكان الصرب على النزوح.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباه المجلس إلى الزيادة الدائمة لتكرار مشكلة تقييد حرية تنقل الأشخاص بسبب التغيرات الفنية في الإجراءات المتبعة لدوريات الحراسة المنظمة للشرطة، التي غالبا ما تتم بالتعاون مع شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وثمة مشكلة خاصة هي المنع المستمر للزيارات وحرية تنقل موظفي جمهورية صربيا، على الرغم من إبلاغهم لشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، على النحو الواجب، عن زيارتهم إلى لكوسوفو وميتوهيا، وفقا للإجراءات المتبعة. وحتى المساعدات الإنسانية منعت من الدخول إلى كوسوفو وميتوهيا.

تواجه صربيا، في كوسوفو وميتوهيا، باستمرار الهجمات على تراثها الثقافي والتاريخي. وتتواصل المحاولات لاستبدال وإعادة تسمية الهوية الثقافية الصربية في كوسوفو وميتوهيا للألبانية، والبيزنطية، والإيليرية وما إلى ذلك، على الرغم من توصيات وكالة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وقراراتها ذات الصلة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية إجراء التحقيق الكامل والفعال في الإدعاءات بارتكاب أعمال القتل لغرض الاتجار بالأعضاء البشرية الواردة في تقرير السيد ديك مارتي، مقرر الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وجمهورية صربيا على استعداد لمواصلة تعاونها مع فريق التحقيق التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وذلك بغية المساعدة على إثبات الحقيقة، وتعقب المفقودين وتحقيق العدالة للضحايا. وينبغي إثبات الحقيقة بطريقة مهنية وجدية، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تتعلق بتدمير المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة للأدلة التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وستواصل صربيا الدعوة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور في التحقيقات.

وبعد سنوات عديدة من النزاعات والتوترات في منطقة البلقان، دخلت المنطقة عهدا جديدا من التعاون وبناء الثقة والحوار. واضطلعت جمهورية صربيا بدور هام في تلك العملية ، وهي ملتزمة بتسوية جميع المشاكل بالوسائل السلمية. أود أن أؤكد مجددا على التزامنا القوي بمواصلة عملية المصالحة، التي تعد عنصرا أساسيا لتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى الآثار السلبية التي أحدثها الحكم الأخير الذي أصدرته دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بشأن الفريقين الأولين الكرواتيين على عملية المصالحة. وذلك الحكم لم يثر اندهاش صربيا بأسرها فحسب، بل العديد من الخبراء القانونيين في جميع أرجاء العالم. ونؤكد أن ظلما مماثلا ينبغي ألا يقع مرة أخرى.

إن تحقيق السلام الدائم في المنطقة يقتضي إيجاد حل شامل لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وتتطلب المصالحة بين الصرب والألبان قرارات صعبة من الجانبين. وقد تكون الكلمات التالية التي قالها الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد بمثابة إلهام لنا:

”فالسعي وراء السلام والرقي بكل تجاربه وأخطائه ونجاحاته ونكساته، لا يمكن التراخي فيه أو التخلي عنه“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوجه.

السيد خوجه (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب المجلس اليوم بشأن آخر التطورات الهامة في جمهورية كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. في البداية، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على جهوده المتواصلة لتحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية في بلدي وفي المنطقة.

شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية إحراز تقدم كبير في كوسوفو. وكان عام ٢٠١٢ عاما تاريخيا لبلدنا ولمواطنينا. ونظرا لضيق الوقت في هذه الجلسة، سأركز تعليقاتي على التطورات الرئيسية، بما في ذلك نهاية الإشراف الدولي على الاستقلال، وإنشاء علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي، وبدء مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا.

في ١٠ أيلول/سبتمبر، قرر الفريق التوجيهي الدولي إنهاء الإشراف على استقلال كوسوفو ونهاية ولاية المكتب المدني الدولي. والقرار التوافقي الذي اتخذته جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٥ دولة، بما فيها ٢٠ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وكذلك تركيا وكرواتيا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة، أغلق فصل الإشراف على كوسوفو بصورة نهائية، ودخلنا مرحلة جديدة بوصفنا دولة ذات سيادة كاملة. وجاء هذا القرار بعد موافقة برلمان كوسوفو على التعديلات الدستورية في ٧ أيلول/سبتمبر ، التي حذفت الإشارات إلى تسوية المركز الناتجة عن عملية المفاوضات بقيادة الأمم المتحدة، التي استمرت عامين من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧، بوساطة المبعوث الخاص للأمين العام مارتي أهتيساري. وكان ذلك معلما رئيسيا لدستور كوسوفو باعتباره الإطار القانوني الأساسي في البلد. وعلى النحو المبين في الاستنتاج الرسمي للفريق التوجيهي الدولي، أثبت القرار الذي اتخذه أعضاء برلمان كوسوفو من جميع الطوائف العرقية أننا دولة مستقلة متعددة الأعراق وقادرة على مزاولة عملها - وهي قيمة أساسية من قيم مجتمعنا.

برزت هذه المرحلة الجديدة من قيام دولة كوسوفو نتيجة للشراكة الوثيقة على مدى السنوات الأربع الماضية فيما بين مؤسساتنا وشركائنا الدوليين. وطوال تلك الفترة، تمكنا من

تحقيق الاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة الرئيسية وتعزيز التنمية الأساسية باعتبارنا دولة حديثة متعددة الأعراق.

وكوسوفو بلد مشكل من طوائف متنوعة تعيش هناك بل عاشت هناك على مدى أجيال. واليوم، نحن فخورون بأن كوسوفو تحافظ على طابعها المتعدد الأعراق، كما فعلت على مر التاريخ، بحماية مبادئ التعددية العرقية والعلمانية وتعزيزها والدفاع عنها. والروح التي سادت خلال وضع خطة أهتيساري ستستمر في المستقبل.

لقد أنهينا بعثة دولية بولاية سياسية نتيجة ممارسة النطاق الكامل لسيادتنا. ونبقى في الوقت نفسه ملتزمين العمل بالتعاون الوثيق مع البعثات التقنية الدولية لتعزيز المزيد من تقدُّم بلدنا. وتُثبت نهاية الإشراف في كوسوفو أنّ بلدنا حكاية نجاح. ففي أقل من خمس سنوات، ومع إنهاء البعثة الدولية، يثبت أنّ كوسوفو إنجاز فريد في تاريخ بناء الدول. ونهاية الاستقلال الخاضع للإشراف يجعلنا مدركين لمسؤولياتنا المتزايدة عن إثبات التزامنا وتلبية احتياجات مجتمعنا. ويبقى شعب كوسوفو أهمّ المشرفين على الاستقلال. فمعاناته وصبره ودعمه هي ما أوصلنا إلى حيث نحن اليوم.

إنّ كوسوفو ملتزمة جدا بسيادة القانون بصفتها شرطا مسبقا أساسيا للحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد أحرزنا تقدما ملحوظا في الأشهر الماضية في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وكان ذلك نتيجة التعاون الجيد بين مؤسسات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي).

إنّ كوسوفو، بصفتها دولة ذات سيادة، دعت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى دعم نظامها القضائي. وفي الحقيقة، صدَّق برلمان كوسوفو على اتفاق مدّد ولاية البعثة لفترة سنتين أخريين حتى عام ٢٠١٤. وقد تمّ التوصّل إلى الاتفاق عبْر تبادلٍ للرسائل بين رئيسة جمهورية كوسوفو، السيدة عاطفة يحي آغا والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون. وهذا الحدث هام لسببين: أولهما أنه أرسى الأسس القانونية المحلية لوجود بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو؛ وثانيهما أنه أوجد اتفاقا متبادلا رسميا بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية، حافظت كوسوفو على استقرارها المالي الكلّي بالتنسيق الوثيق مع صندوق النقد الدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قرَّرت الحكومة زيادة تمويل المعاشات التقاعدية من ٣٣ في المائة إلى ٤٠ في المائة. ويأتي هذا التطور بينما تجابه بلدان عديدة تحديات مالية، وتُجري تخفيضات كبيرة في رواتب القطاع العام ومعاشاته التقاعدية.

وفي غضون ذلك، رفع تقرير البنك الدولي، بعنوان أنشطة ممارسة الأعمال ٢٠١٣، مرتبة كوسوفو ٢٨ درجة أعلى في عام ٢٠١٢، حيث سجلت التقدم الأكبر من أي بلد في غرب البلقان. وهذا التقدم هو نتيجة الإصلاحات الطويلة الأجل التي أجرتها حكومة جمهورية كوسوفو لتحسين بيئة الأعمال. وقد نوّه بهذا التقدم مدير البنك الدولي لجنوب شرق أوروبا، الذي أكّد أنّ ”حقيقة أنّ كوسوفو نجحت في الخروج من أزمات منطقة اليورو بمالية عامة أفضل، وبنسبة زيادة أعلى منها في البلدان المجاورة، دليل على الإدارة القوية لحكومة كوسوفو“.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قبِل مجلس محافظي المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير عضوية جمهورية كوسوفو في المصرف. وهذا سيتيح لها الحصول على موارد جديدة لتمويل التنمية، وسيسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما في قطاعات هامة مثل قطاع الطاقة. والعضوية في هذا المصرف ستساعد كوسوفو على مجابهة تحديات النمو الاقتصادي. وستكون كوسوفو مساهما متساويا مع ٦٥ عضوا آخرين في هذه المؤسسة المالية الهامة.

وعلاوة على ذلك، تَواصلت في الفترة المشمولة بالتقرير زيادة عدد الاعترافات الدولية بجمهورية كوسوفو، من الناحية الجغرافية، وأثبتت أنها تطور لا يمكن وقفه. وفي هذه الفترة، حصلت جمهورية كوسوفو على اعتراف بابوا غينيا الجديدة، بوروندي، تيمور - ليشتي وفيجي. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر هذه البلدان على قرارالها. ونحن نواصل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد وقّعت كوسوفو حتى الآن أكثر من ١٠٠ اتفاق دولي ثنائي ومتعدد الأطراف على السواء.

وفي تشرين الأول/أكتوبر المنصرم، أكّدت المفوضية الأوروبية من خلال دراسة جدوى أنّ كوسوفو جاهزة للبدء بمفاوضات رسمية بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وهذا سيشكل الخطوة الأولى نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي، وسيربط الاتحاد وكوسوفو معا. وأودّ أن أسلط الضوء على جانبين هامين من دراسة الجدوى. أولا، إنها تثبت أنّ الاتحاد الأوروبي سيقيم مع كوسوفو علاقات تعاقدية؛ وثانيا، تثبت أنّ كوسوفو قد رسَّخت موقعها الدولي.

وتؤكد الدراسة أنه ينبغي لكوسوفو أن تولي عناية خاصة لسيادة القانون والإدارة العامة وحماية الأقليات والتجارة. كما ذكرت المفوضية الأوروبية أنه يمكن لها ولكوسوفو أن تُجريا حوارا سياسيا رسميا بغية مناقشة المسائل الإقليمية والدولية. وهذا يوضح أنّ كوسوفو عنصر سلام واستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي معا. كما أنه يؤكد القلق العميق حيال استمرار صربيا في تمويل وصون هيكلياتها غير القانونية، مثل هيكليتي الأمن والشرطة، اللتين تشكلان تهديدا مباشرا للسلام والأمن في البلديات الشمالية الثلاث لكوسوفو.

واسمحوا لي أن أؤكد أنّ حكومتنا ومواطنينا ملتزمون جدا بالسلام والاستقرار والأمن داخل كوسوفو وفي المنطقة. ولكن لا بدّ لي من استرعاء انتباهكم إلى حقيقة أنّ الحالة في البلديات الشمالية الثلاث تبقى متوترة وصعبة، كما أكّد تقرير الأمين العام (S/2012/818). ففي انتهاك كامل للقرار ١٢٤٤(١٩٩٩) والمعايير الدولية، تقود صربيا وحداتٍ شرطية وشبه عسكرية غير قانونية في هذا الجزء من كوسوفو وتُديرها وتموّلها. وهذه الحالة يجب أن تتوقف. وإنني أطالب صربيا مجددا بتفكيك هذه الهيكليات غير القانونية. إنها تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار، لا لكوسوفو وحدها بل للمنطقة. ويُراد بها إعاقة حُكم دولتنا وزعزعة كوسوفو وبذر الانقسام العرقي في مجتمعاتنا.

ومن الأمثلة الأخيرة على هذه المشكلة، الحادث ذات الدوافع العرقية في منطقة كروي فيتاكوت في الجزء الشمالي من مدينة ميتروفيتشا، حيث تُعارض الهيكليات الصربية غير القانونية عودة ألبان كوسوفو إلى بيوتهم. ونحن نُدين هذا الاستفزاز ومصمّمون على إعادة إعمار المنازل المهدومة والمحروقة. وإذا استمرت هذه الحالة، فسيكون لها تأثير سلبي على استقرار كوسوفو وتنميتها. لذا، نبقى ملتزمين بتسوية الحالة في البلديات الشمالية الثلاث. وهناك حاجة إلى نظام حياتي متكامل في هذا الجزء من كوسوفو، وفقا لخطة مارتي أهتيساري.

وأود أن أبلغكم بالانطلاقة الرسمية لحوار بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا. ويجري تيسير هذه العملية من جانب الاتحاد الأوروبي ودعمها من جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، أعقبت بداية الحوار زيارات رفيعة المستوى إلى بريشتينا، قام بها كلمن وزير الخارجية البريطاني، السيد هيغ، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة كلينتون، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، البارونة أشتون.

لقد كان لكوسوفو وصربيا ماض صعب طويل. ولدى شعب كوسوفو ذكريات مريرة ناجمة عن عقود من القمع

والتمييز العنصري والحرب ثم التطهير العرقي. ولكن من مصلحتنا المشترَكة أن نطوي هذا الفصل المظلم من التاريخ. وبصفتنا بلدين مستقلّين، فإننا مسؤولون عن مستقبلنا، وبصفتنا جيرانا، فقدَرنا أن نتشاطر مصيرنا.

إنّ الحوار يهدف إلى حلّ المشاكل بين الدولتين المستقلّتين وذات السيادة لصالح تطبيع العلاقات، وتحسين حياة الناس والنهوض بالبرنامج الأوروبي لكلتا الدولتين وللمنطقة برمّتها. وقد صدَّق على هذه العملية برلمان كوسوفو الذي اعتمد قرارا بشأن تطبيع العلاقات مع صربيا.

وفقما لمنص عليه أيضا القرار، يجب أن يراعي الحوار ونتيجته سيادة كوسوفو وسلامتها الإقليمية وشخصيتها الدولية ودستورها.

إن الحوار بالنسبة لنا يمثل قيمة ديمقراطية، ونقر بأنه لا يمكن حل المشاكل لا بالتهديدات ولا بالعنف. إن تلك العملية أيضا معيار ناشئ عن البرنامج الأوروبي للبلدين. وفي ذلك السياق، أود أن أستشهد بإستراتيجية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد جاء فيها ما يلي:

”من الضروري أن تشهد العلاقات بين صربيا وكوسوفو تحسنا ملموسا ومستداما لكي يتسنى للبلدين مواصلة طريقهما المفضي إلى الاتحاد الأوروبي، بينما يتحاشى أحدهما عرقلة جهود الآخر.

”ينبغي أن تؤدي هذه العملية تدريجيا إلى التطبيع الكامل في العلاقات بين صربيا وكوسوفو مع إمكانية أن يكون بوسع البلدين ممارسة حقوقهما كاملة وأن يفيا بمسؤولياتهما في الاتحاد الأوروبي“.

أود أن أذكر بالحصيلة الواعدة لهذه العملية. في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد اجتماعان هامان بين رئيس وزراء جمهورية كوسوفو، السيد هاشم تاجي، ورئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داسيتش. وقد ترأست الاجتماعين الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة أشتون.

قرر البلدان البدء بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار التقني الذي جرى في بروكسل. وأهم قضية نوقشت في الاجتماعين كانت مسألة تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. ونرحب بقيام رئيس الوزراء الصربي بالتوقيع على البروتوكول الخاص بالإدارة المتكاملة للحدود، ونحن على ثقة من أن عملية التنفيذ من الجانب الصربي لن يليها أي مزيد من التأخير. وسَيُنشئ هذا الاتفاق وجودا مشتركا للسلطات الكوسوفية والسلطات الصربية على المعابر الحدودية. وللمرة الأولى، فإن هذا النموذج الأوروبي لإدارة الحدود سيعزز إلى حد كبير التعاون بين الدولتين، بالبدء بأربع نقاط عبور للحدود للتماثل الكامل بين البلدين.

أما الموضوع المهم الثاني، فهو إنشاء مكتبي اتصال في بلغراد وبريشتينا. وسيوفر هذان المكتبان خدمات قنصلية لمواطنيهما وستعملان على تعزيز الاستثمارات والتعاون الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يفتحان قناة اتصال بين الحكومتين، وهو أمر طالما افتقرتا إليه. وافتتاح هذه المكاتب سيكون بمثابة جسر لبناء الثقة المتبادلة وتعضيد التعاون الثنائي.

أما المسألة الثالثة فتتصل بالحاجة إلى الشفافية في التمويل الذي تقدمه صربيا للطائفة الصربية في كوسوفو. ولما كانت صربيا غير شفافة في تمويلها، فإننا نطالبها بتغيير نهجها. وتلك العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتفكيك الكامل لهياكل غير قانونية وموازية في البلديات الواقعة في الجزء الشمالية من كوسوفو.

أما المسألة الرابعة فتتعلق بالتدابير الخاصة بحماية التراث الديني والثقافي الصربي في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، ندرك تماما النجاح الكبير المشترك الذي تجلى في السنوات الخمس

الأخيرة. ومن الجدير بالذكر أن قوة كوسوفو قامت بالفعل بنقل الحماية في معظم المواقع إلى شرطة كوسوفو، ونتوقع الشيء نفسه بالنسبة للمعالم الأثرية الأخرى. وقد اقترح رئيس وزراء جمهورية كوسوفو تشكيل وحدة خاصة داخل شرطة كوسوفو يقتصر عملها على حماية التراث الديني والثقافي.

وفي كلا الاجتماعين تم التطرق أيضا إلى مسائل أخرى، من قبيل مصير الأشخاص المفقودين، وعضوية كوسوفو في سائر المنظمات الدولية، والاقتراح المتعلق بإنشاء فريق عامل تقني مشترك لإعداد دراسة جدوى لشق طريق بري سريع يربط بين بريشتينا ونيتس، وسيكون مشروع ثنائي هام بين البلدين.

أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن أي نجاح في كوسوفو وصربيا لن يتمثل في المصافحة واحتلال عناوين رئيسية، بل سيتحقق من خلال التنفيذ الذي تم الالتزام به في جميع الاتفاقات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. نتوقع من صربيا الامتناع عن استخدام أي نوع من العبارات الطنانة أو أي عمل من خلال الحملة الدولية ضد الاعتراف بكوسوفو أو عضويتها في مختلف المنظمات الدولية. إذ أن أي انتهاك لهذا التوقع الأساسي سيضر بالثقة المتبادلة ويتنافى مع روح الحوار.

إن كوسوفو متفانية في بناء مستقبل مع جيراننا يسوده السلام والوئام، وسنظل شريكا في هذه العملية التاريخية. ومن هنا، نعتقد اعتقادا راسخا بأن تطبيع العلاقات مع صربيا هو قدرنا، وبأنه يساهم على أفضل وجه في خدمة مصالحنا المشتركة والإقليمية. نؤمن ايمانا شديدا بأن تطبيع العلاقات على المستوى السياسي ينبغي أن يشكل أساسا للمصالحة في المستقبل بين مجتمعينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالترحيب في المجلس بسعادة السيد أنور خوجه، وزير خارجية كوسوفو، وسعادة السيد إيفان مركتش، وزير خارجية صربيا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل (S/2012/818) الذي يبعث على التفاؤل الحذر.

أولا وقبل كل شيء، نرحب باستئناف الحوار في نهاية المطاف بين صربيا وكوسوفو على أعلى مستوى سياسي، بقيادة الاتحاد الأوروبي. يمثل ذلك خطوة أساسية إلى الأمام ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الممثلة السامية، البارونة أشتون بوصفها تقوم بدور المُيسِّر لذلك الحوار.

وكما ذكرت السيدة أشتون والوزيرة هيلاري كلينتون خلال زيارتهما الأخيرة إلى بلغراد وبريشتينا، فإن الهدف المشترك يقتضي تطبيع العلاقات بين البلدين. إن التطبيع، مع ما يسفر عنه من علاقات حسن جوار أمر هام للغاية، إذا ما أرادت صربيا وكوسوفو المضي قدما لتصبحان في نهاية المطاف عضوين في الاتحاد الأوروبي مع ما ينطوي عليه ذلك من كامل الحقوق والواجبات.

نشيد باستعداد القادة من الجانبين لاستثمار رصيدهم السياسي في تلك العملية. وينبغي لذلك الرصيد أن يترجم قريبا إلى نتائج محددة وملموسة على أرض الواقع، بدءا بتشغيل المراكز الحدودية للمرة الأولى في إطار الإدارة المتكاملة للحدود بحلول كانون الأول/ديسمبر، على النحو الذي اتفق عليه رئيسا الوزراء في آخر اجتماع لهما في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويرحب بلدي أيضا بالخطوات التي اتخذها الجانبان أخيرا لتنفيذ الاتفاق المتعلق بتمثيل كوسوفو في المنظمات الإقليمية. ونرحب بمشاركة وفدي صربيا وكوسوفو في العديد من المؤتمرات الإقليمية خلال الأسابيع القليلة الماضية. ومن الضروري لهذه الدينامية أن تستمر، لأن التمثيل الفعال

لكوسوفو في دول مجلس التعاون الإقليمي يشكل الخطوة الهامة المقبلة.

نؤيد أيضا زيادة انخراط كوسوفو في المجتمع الدولي. ولذا، نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بالاعتراف بكوسوفو بوصفها عضوا. ومع ذلك، فإن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ شهور خلت لن يكون كافيا. إذ أن القضية الهامة التي يجب معالجتها على وجه السرعة كجزء من الحوار هي استمرار وجود هياكل موازية تابعة لدولة صربية في شمال كوسوفو.

أما فيما يتعلق بمجالات الأمن والقضاء والإدارة البلدية، فيوجد انتهاك مستمر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مما يشكل تهديدا مستمرا للاستقرار. وثمة خطة إيجابية تتمثل في قيام بريشتينا بإنشاء وحدة شرطة متعددة الأعراق مع منحها ولاية واضحة لتحسين حماية المواقع الدينية الصربية الأرثوذكسية. يجب على الجانبين أيضا النظر بجدية في ترتيبات الاتصال المقترحة في عاصمتيهما. ومن الواضح أن ذلك يمكن أن ييسر المناقشات المقبلة ويوفر الدعم العملي الهام لمواطني البلد الآخر.

وأي حل لتلك المسائل الخلافية سيكون بحاجة إلى أن يتفهمه ويقبله السكان في صربيا وكوسوفو. ولذلك نناشد القادة السياسيين في كلا البلدين مد أيديهم إلى مناصريهم بغية إعدادهم للقرارات الصعبة والحلول التوافقية المؤلمة المقبلة. وذلك أمر هام على وجه الخصوص في ما يتعلق بشمال كوسوفو. وبوسع المكتب الإداري في ميتروفيتشا الشمالية الذي أنشئ حديثا أن يضطلع بدور ايجابي في تواصل بريشتينا مع الطوائف الصربية في ذلك الصدد. ولذلك ندين حالات التخويف المبلغ عنها والتهديدات التي تعرض لها الموظفون.

وفي نهاية المطاف، يلزم كلا الجانبين أن يدركا أن إحراز المزيد من التقدم يصب في مصلحتهما الوطنية. فهو سيحرر الموارد المقيدة حاليا بالصراع المستمر، ويسمح لكلا البلدين بالتقدم في طريقهما صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة الأمنية في كوسوفو، التي لا تزال هادئة، بالرغم من الحوادث الأمنية المتفرقة في الشمال. ونؤيد بشكل كامل النهج الذي يتخذه السيد ظريف في حث مرتكبي تلك الأعمال على الامتناع عن أعمال العنف والانخراط في حوار سلمي مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

كما نشاطره الإدانة بشدة للهجمات المتكررة التي تشنها الأطراف الفعالة الصربية في كوسوفو على الوجود الدولي على أرض الواقع، بما في ذلك الهجوم ابلغ عن وقوعه في ٧ أيلول/سبتمبر على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وشرطة كوسوفو.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بزيادة دعم سلطات إنفاذ القانون في كوسوفو. وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ مما سيمكن البعثة من مواصلة جهودها لبناء القدرات في قطاع سيادة القانون، ومن دعم سلطات كوسوفو في الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد.

وفي ذلك السياق، نرحب على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، بضمان دعم وتعاون الجبل الأسود في التحقيقات الجارية. ونناشد جميع الشركاء مراعاة ضبط النفس الذي تبديه فرقة العمل في تعليقها علنا على النتائج في حين لا تزال التحقيقات مستمرة. ونتفق مع تحليل الأمين العام ومفاده أن نشر الشهادات السرية سيعرض للخطر التحقيقات الإضافية وفي نهاية المطاف سيعرض حياة الشهود للخطر.

كما ندين جميع البيانات التي تشكك في نزاهة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وتلك البيانات لا تؤدي سوى إلى تقويض ولاية تلك المؤسسة وسلطتها. ولا يمكن قياس أحكام وقرارات أي جهاز قضائي مستقل بقدرتها على إرضاء جميع الأطراف المعنية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعمنا القوي لالتزام كلا الطرفين بالانخراط الجدي في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي. وسيعمل إحراز تقدم في عملية الحوار حفازا للتطلعات الأوروبية لصربيا وكوسوفو–وهي تطلعات تؤيدها ألمانيا بصورة قاطعة.

السيد رضا بشير ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/818). ونشكر معالي السيد إيفان مركتش والسيد أنور خوجه على بيانيهما.

وتعتقد باكستان أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور ايجابي في ضمان الاستقرار في كوسوفو. وعلى جميع عناصر الوجود الدولي أن تحافظ على الحياد أثناء تنفيذ ولاياتها.

ونشعر بالتشجيع من النبرة الايجابية لتقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتطورات التي حصلت خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير. ونقدر على وجه الخصوص الالتزام الذي أبدته الأطراف نحو انخراط كل واحد منها مع الآخر وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. وفي ذلك الصدد، يشكل توقيع صربيا على البروتوكول الفني بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر وتسوية المأزق الناجم من اختلاف التفاسير بشأن مشاركة كوسوفو في الاجتماعات الإقليمية تطورين هامين.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات الأخرى، على النحو المبرز في التقرير. وسيساعد التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي قام بتيسيره الاتحاد الأوروبي على بناء الثقة المتبادلة والائتمان وتمهيد الطريق أمام معالجة المسائل المعلقة الأخرى. ونتطلع إلى استئناف الحوار في أقرب وقت.

وظلت الحالة الأمنية الشاملة في كوسوفو مستقرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ولكن لا تزال التوترات سائدة في الشمال، حيث وقعت بعض الحوادث الخطيرة. ويحتمل أن تؤدي تلك الحوادث إلى تقويض السلام والاستقرار في المنطقة، فضلا عن ما لها من آثار سلبية على العملية السياسية. وأفضل سبيل يمكن به التصدي للتحديات وللتوترات في العلاقات بين بريشتينا وشمال كوسوفو هو الحوار.

ويبرز تقرير الأمين العام تكرار استهداف الأقليات. وتلك الحوادث تثير شعورا بانعدام الأمن فيما بين العائدين المحتملين. وينبغي التحقيق في الحوادث بصورة سليمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

إن تهيئة الظروف للإدماج السلمي لطوائف الأقلية واستمرار العودات أمر أساسي لبناء الأساس لتحقيق المصالحة الطويلة الأجل فيما بين الطوائف. وأعمال التخريب المرتكبة ضد المواقع الثقافية والدينية غير مقبولة ويلزم التصدي لها بفعالية. ونناشد الأطراف مواصلة السير في طريق الحوار والمشاركة من أجل تحقيق السلام الدائم في كوسوفو والمنطقة.

وتؤكد التطورات الأخيرة التي ذكرها الأمين العام على تمكن الأطراف من التغلب على العوائق واستعداها للمضي قدما. ولذلك من الضروري المحافظة على الزخم الايجابي.

وأخيرا، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام وفريقه على إسهامهما في تحقيق الأمن والاستقرار في كوسوفو.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد ظريف على تقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/818). ونرحب بمشاركة السيد إيفان مركتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة اليوم ونتفق مع تقييمه. وتابعنا بشكل وثيق بيان السيد خوجه ونشير إلى تعليقاته وإشاراته المختارة بعناية إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي مناقشتنا لمدى شرعية الأحداث في كوسوفو أو عدم شرعيتها يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار عدم توافق الاستقلال من جانب واحد مع القانون. ويظل بدون تغيير موقف روسيا إزاء عدم الاعتراف بإعلان كوسوفو لاستقلالها من جانب واحد. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) نافذا بشكل كامل وملزما قانونا فيما يتعلق بأي أساس دولي للتسوية في كوسوفو.

وفي ذلك السياق، نشير إلى قرار المشاركين في ما يسمى بالفريق التوجيهي الدولي الذي شكل لتجاوز مجلس الأمن بغية تنفيذ قرارات لم يوافق عليها المجلس. وما نشير إليه في هذا الصدد هو خطة أهتساري بشأن اكتمال استقلال كوسوفو الخاضع للمراقبة، وهو مجرد فضول سياسي. ولا يوجد أي كيان واحد في موقف يمكنه من اتخاذ قرار بدلا من مجلس الأمن.

وينبغي أن تظل بعثة الأمم المتحدة الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو وان تنفذ أعمالها بشكل كامل في المقاطعة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق من تخفيض تمويل إدارة البعثة في ميتروفيتشا.

ونحن نعتبر إطلاق الحوار على أعلى مستوى سياسي بين بلغراد وبريشتينا، وعملية المفاوضات بأكملها أداة مجدية لتحقيق استقرار الحالة وللتسوية السياسية والدبلوماسية للمسائل الخلافية، بما في ذلك حماية مواقع التراث الثقافي والديني في المقاطعة. والحوار هو الأداة الوحيدة القادرة على حل المشاكل الشائكة في المقاطعة، بما في ذلك في متروفيتشا الشمالية.

ونشعر بالقلق من أن الحالة في كوسوفو لا تزال متوترة بدرجة كبيرة. ولم يحصل أي انخفاض في الحوادث بين الطوائف العرقية، وبعضها ذكرت في تقرير الأمين العام.

وأحد المصادر الأخرى للشعور بالقلق في بريشتينا هو محاولات السيطرة على مناطق السكان الصرب في كوسوفو. وأدت حقيقة أن بريشتينا بدأت إدارة بلدية في شمال ميتروفيتشا إلى وقوع حوادث جديدة. كما أن ذلك يتصل بممارسة شرطة كوسوفو لاحتجاز السيارات التي تحمل لوحات أرقام صادرة في صربيا، وهي ممارسة ظلت تدعمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وهي أيضا ذات صلة بحظر استخدام رخص القيادة الصربية.

وهناك مشاكل خطيرة في ما يتعلق بحرية تنقل الصرب في إقليم كوسوفو. ومن غير المقبول أن تسمح جهات الوجود الدولي، التي ينبغي أن تسترشد بوضوح بولاياتها، باستمرار تلك الأعمال التي يقوم بها ألبان كوسوفو. وينبغي أن تكون محايدة في أنشطتها إزاء مركز الإقليم.

والوضع الصعب في الإقليم يتجلى في مشكلة عودة اللاجئين؛ فلم يُحرز أي تقدم نحو إيجاد حل بهذا الخصوص. ووفقا لتقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، لم يحاول سوى ٢٢ ٢٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا من الصرب وعددهم ٢٣٥ ٠٠٠ شخص العودة إلى ديارهم السابقة ولم يبق من هؤلاء سوى ٤ ٠٠٠. وهناك نزوح متزايد للصرب من الإقليم إلى مناطق أخرى في صربيا. وتتمثل ظاهرة فظيعة أخرى في نهب المنازل المخصصة للمشردين داخليا والاستيلاء على الممتلكات وإلحاق أضرار بمواقع التراث الديني والثقافي.

وهناك ممارسة واسعة النطاق تتمثل في اتهام العائدين بالتورط في جرائم خلال فترة الصراع في التسعينيات من القرن الماضي. كما نشأت مؤخرا حالة صعبة بين الأعراق في برديانى، في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا في كوسوفو. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تفاقم الوضع واندلع تبادل لإطلاق النار، بدأه الألبان الكوسوفيون ردا على احتجاجات نظمها الصرب ضد بناء منازل للألبان دون موافقتهم. ويبدو لنا أن ألبان كوسوفو يسعون جاهدين إلى تغيير التركيبة العرقية للسكان ولإجبار الصرب على مغادرة الجزء الشمالي من البلدة. وآثار هذا الأمر لا يمكن التنبؤ بها. ونحن نؤكد أن اعتماد أي قرار بشأن شمال كوسوفو ينبغي أن يراعي آراء السكان الصرب المحليين. ونحث السيد ظريف على إجراء تقييم أساسي للحالة واتخاذ موقف نشط وفقا لولايته.

وينبغي أن تكثف جهات الوجود الدولي في بريشتينا جهودها الرامية إلى تطوير الحوار بين الأعراق وبناء الثقة، والتي ستكون فرص بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو غير واقعية من دونها. كما تم سكب الزيت على النار بفعل الحكم الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية الجنرالين الكرواتيين. فمن الواضح أن تعزيز العناصر المتطرفة لن يشجع المصالحة بين الأعراق في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك كوسوفو.

ونحن نتطلع إلى نتائج التحقيق الذي تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الحالات التي حددها ديك مارتي، مناالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بشأن الاتجار بالأعضاء. ونود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إلى أنه قد أعيد فتح الدعوى الجنائية في قضية تتعلق بمشاركة أحد قادة جيش تحرير كوسوفو، السيد ليماي، في قتل وتعذيب مدنيين.

إن قوة كوسوفو تتصرف على أساس الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، وهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن في الإقليم. ويجب أن يوافق المجلس على أي تغيير في وظيفتها وشكلها. ونأمل أن تدرك منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الآثار المحتملة لنقل المسؤوليات من القوة إلى هياكل إنفاذ القانون في بريشتينا على سلامة الأديرة الأرثوذكسية في جنوب الإقليم، ونأمل أيضا أن تتخذ تدابير وقائية لتفادي وقوع المزيد من الاشتباكات الدينية والعرقية. وقد أشرنا كثيرا إلى الحالة التي يرثى لها للكنائس الأرثوذكسية في الإقليم، والتي تعرضت للتخريب وتعرض رجال الدين فيها للهجوم. وهذه المشكلة تتطلب اهتماما أكبر.

وتحقيق استقرار الحالة في كوسوفو لا يزال بعيد المنال. وقد أكد ذلك أيضا تقرير مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي، الذين أشاروا إلى النتائج غير المرضية لمساعدات الاتحاد الأوروبي إلى بريشتينا في مجال سيادة القانون. والوثيقة تؤكد أن النتائج محدودة وغير كافية بالنظر إلى أهداف الاتحاد الأوروبي والجهود المبذولة والموارد المالية المستخدمة. ووفقا لمراجعي الحسابات، فإن الحالة في ما يتعلق بسيادة القانون في كوسوفو لا تزال غير مرضية. ومن أجل تحسينها، يجب على الاتحاد الأوروبي ضمان تمكن بعثته المعنية بسيادة القانون من الإنجاز بصورة أفضل وزيادتها لسقف مطالبها من سلطات بريشتينا، التي تتخذ حاليا موقفا سلبيا، زيادة كبيرة.

ختاما، أود أن أحث جهات الوجود الدولي في كوسوفو، التي أشار السيد ظريف في وقت سابق إلى وحدتها، على اتخاذ إجراءات متماسكة تهدف إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وكذلك وزيري خارجية صربيا وكوسوفو على بيانيهما.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2012/818) ، وكما قال السيد ظريف للتو، يمكن أن نسعد بعدة تطورات حدثت منذ آخر اجتماع لنا. وسأذكر ثلاثة منها.

أولا، فتحت نهاية استقلال كوسوفو تحت الإشراف في ١٠ أيلول/سبتمبر فصلا جديدا في التاريخ. وذلك يمثل فرصة ينبغي اغتنامها من أجل توطيد واقع كوسوفو بوصفها دولة ديمقراطية وذات سيادة ومتعددة الأعراق تحترم حقوق الإنسان وتعيش في سلام مع جيرانها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على بريشتينا أن تقنع صرب كوسوفو بأن الصرب والألبان لديهم مستقبل مشترك ومصالح مشتركة في الشمال والجنوب على السواء. ويجب أن تمنح ضمانات ملموسة بخصوص الأمن واللامركزية للصرب في شمال كوسوفو، مع استكشاف جميع الإمكانيات التي تتيحها خطة اهتيساري.

ونحن نعتبر إنشاء سلطات كوسوفو للمكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن علينا أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك على صعيد الرؤية السياسية والاستثمارات العامة. ويجب على بلغراد، من جانبها، أن تسهم أيضا في تسوية القضية، بما في ذلك من خلال إيجاد حل لمسألة الهياكل الموازية غير القانونية في الشمال عن طريق إزالة الهياكل الأمنية وإدماج الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في إطار كوسوفو القانوني.

ونؤيد إدماج كوسوفو في المجتمع الدولي والاعتراف بها من قبل عدد متزايد من الدول. وقبول المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير انضمام كوسوفو إلى عضويته سيعزز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاستقرار الإقليمي.

ثانيا، استؤنف الحوار بين صربيا وكوسوفو الذي يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي، وتحديدا، على مستوى رؤساء الحكومات. وهذه بادرة هامة تؤكد وجود إرادة لدى الجانبين لتطبيع العلاقات بينهما في إطار التقارب الأوروبي. ونحن نؤيد، بالطبع، بلجهود التي تبذلها السيدة أشتون من أجل إيجاد تسوية شاملة للقضية من شأنها أن تسمح للبلدين بتكريس كامل طاقاتهما وجهودهما لآفاقهما الأوروبية.

ويشجعنا التقدم المحرز في ما يتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. ونأمل في تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بالفعل بحسن نية وأن تمكن هذه الدينامية الجديدة من تحقيق تقدم في مجالات جديدة بما يحقق الفائدة الأعم لمواطني البلدين.

ثالثا، لا تزال الحالة الأمنية هادئة على الرغم من وقوع عدد قليل من الحوادث. ونحن نتابع عن كثب الحالة في شمال ميتروفيتشا. ويجب على مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إظهار الحياد المطلوب.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، من المهم للغاية تعزيز حقوق الإنسان للأقليات في كوسوفو وحماية تراثها الديني والثقافي وضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وعددهم ٠٠٠ ١٨ في ظروف مواتية للأمن وإعادة الإدماج. واحترام حقوق الإنسان أمر حاسم لاستقرار كوسوفو.

ونود أن نذكر أيضا أن أفراد قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مسؤولون عن ضمان حرية التنقل في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووضع أي عقبة أمام حرية تنقلهم أمر غير مقبول.

ويُنتظر أن يمكن احتمال الاندماج في أوروبا صربيا وكوسوفو من تناسي الصراع بصورة نهائية. ومستقبل البلدين هو الاتحاد الأوروبي.

ونأمل أن نتمكن، عندما يحين الوقت، من الوصول إلى مرحلة مفاوضات العضوية مع صربيا، بمجرد الوفاء بالشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وفرنسا تؤيد التفاوض على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو بمجرد الوفاء بالشروط المسبقة التي وضعتها المفوضية الأوروبية. وفي هذا

الصدد، نشجع حكومة كوسوفو على إجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات سيادة القانون والإدارة العامة وبيئة الأعمال.

ونؤيد زيادة التزام الاتحاد الأوروبي تجاه كوسوفو. ومن المهم للغاية أن تتعاون سلطات هذا البلد مع البعثة المعنية بسيادة القانون، وخاصة في التحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء. ويسرنا أن تقرير البعثة المرفق بتقرير الأمين العام يزود مجلس الأمن بمعلومات عن التقدم المحرز، ونرحب بتفاعل السيد ويليامسون مع أعلى السلطات في صربيا. ومن المهم أيضا أن تعمل حكومة كوسوفو عن كثب مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومع رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص ووكالات الأمم المتحدة في كوسوفو على جهودهما. ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى الموجودة هناك وإلى تكييف جهودها بما يتناسب وتطور الحالة.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن آخر تقرير للأمين العام فيما يخص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/818). كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحرارة بالسيد إيفان مركتش، وزير خارجية صربيا، وبالسيد أنور خوجه.

خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة بشكل عام، رغم استمرار وقوع حوادث متفرقة طالت بشكل خاص الأقليات الصربية في شمال كوسوفو، والتي من شأنها تقويض الزخم الذي تحقق مؤخرا. لكن تزايدت المؤشرات الإيجابية، عقب تشكيل حكومة صربية جديدة، وثمة ما يدعو للأمل، كما ظهر ذلك من خلال عزم زعماء الطرفين على الالتزام بحل خلافاتهم. بالفعل، بلغت المناقشات بين الطرفين، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، مرحلة جديدة فيما يتعلق بالمسائل التقنية. لكن لم يجر إحراز تقدم كبير بشأن المسائل الأساسية. وهكذا، شهدت المفاوضات بشأن مسألة التعاون الإقليمي، والسجلات المدنية، والسجلات العقارية، والإدارة المشتركة لعبور الحدود، إحراز تقدم، لكن لم تشهد حرية الحركة ومنح الشهادات، إحراز أي تقدم.

ولا يجب أن يغطي إحراز تقدم على الحوادث التي تؤثر على الأقليات، سواء أكانت أعمالا تخريبية أو تعصبا دينيا، أو تدميرا للمواقع الدينية. ومن من غير المحتمل أن تجمع تلك الحوادث بين الطائفتين، كما أنها لن تصلح ذات البين بينهما، فهي تخدم فحسب خطط المعارضين للسلم والاستقرار في المنطقة.

وفيما يخص مسألة أخرى تماما، تتعلق بالتحقيق في جرائم الحرب وحالات الاختفاء القسري وعمليات القتل وغسل الأموال، فإننا نشجع تلك التحقيقات التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونشجع أيضا البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها.

لقد عانت المنطقة طويلا من ويلات الحروب ونزاع الأشقاء مع الأشقاء. وعلى صربيا وكوسوفو الآن العمل معا بجد من أجل حل خلافاتهما. ونرحب في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البعثة، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والتزامهما. فهما ما زالتا تلعبان دورا هاما للغاية مع الطرفين، بغية تحقيق تقدم، بشأن المسائل التي تفرقهما، وخصوصا إيجاد حل سياسي عام وشامل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/818) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفصلة تفصيلا جيدا بشأن البعثة، والحوادث التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد.

وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كوسوفو السيد أنور خوجه، ووزير خارجية صربيا السيد إيفان مركتش. وقد استمعنا بعناية لبيانيهما.

إننا نلاحظ بأنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة نسبيا وبذل الزعماء المحليون في المنطقة جهودا مفيدة، من أجل التخفيف من حدة خطاباهم وتعزيز الثقة بين الطائفتين. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق جراء بعض الحوادث التي وقعت في شمال كوسوفو.

كما أود أن أسلط الضوء أيضا، على التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها من خلال الحوار واعتماد تدابير فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات التعاون الإقليمي والإدارة المشتركة للمعابر الحدودية، ويدفعنا كل ذلك إلى دعوة الطرفين إلى مواصلة العمل استنادا إلى الإنجازات التي جرى تحقيقها، وبطاقة متجددة بشأن المسائل التي لا تزال تكتنفها الصعوبات. ونأمل أن يجري استئناف الحوار الذي يشجعه الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، بثقة متجددة، بغية إحلال السلام وتحقيق الازدهار.

إننا نلاحظ استمرار إثارة مسألة عودة الطائفتين لمناطقهما الأصلية، بعض أشكال التحديات، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفيما يخص التعايش. وفي ذلك الصدد، فإن كولومبيا تشيد بالعمل الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وشركاؤه، فيما يخص العمل مع المشردين داخليا من أجل تحقيق التقارب، والإسهام القيم من جانب أصحاب المصلحة الآخرين الذين أسهموا في تنفيذ هذه المهمة العاجلة. ونثني على مبادرة مفوضية حقوق الإنسان في كوسوفو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الخاصة بتقديم دعمهما لوكالة كوسوفو للمساواة بين الجنسين في ديوان رئيس الوزراء، فيما يتعلق بوضع خطة عمل لكوسوفو بشأن تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولا يزال يساورنا القلق جراء استمرار تنفيذ بعض الهجمات ضد المنظمات الدولية في كوسوفو. ويرفض وفد بلدي ويدين هذه الأعمال ويدعو بشدة إلى احترام عمل تلك المنظمات ووضع حد لتلك الهجمات. علاوة على ذلك، ونظرا للاتهامات المتعلقة الاتجار بالأعضاء البشرية، فإن كولومبيا ستتابع عن كثب نتائج التحقيق، وتقدم دعمها للعمل الذي يضطلع به السيد وليامسون، المدعي العام الرئيسي لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق. كما أننا نأمل في توصلها لنتائج سريعة، وضمان تقديم الذين ارتكبوا تلك الأفعال إلى القضاء.

يشكل الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان عناصر أساسية لتحقيق نتائج دائمة. لذلك السبب، نعتقد أنه يتعين على البعثة الاستمرار في تعزيز التعاون في هذا المجال بين الطرفين المعنيين، وبين الوكالات الإقليمية والدولية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياح كولومبيا لعقد اجتماع بين رئيسي حكومتي كوسوفو وصربيا في بروكسل، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يشكل ذلك بداية مرحلة جديدة تشهد إجراء حوار وتعاون أوسعين وأعمقين بين بلغراد وبريشتينا.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة، كما أشكر وزيري خارجية صربيا وكوسوفو على بيانيهما.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلنا حدوث تطورات إيجابية فيما يخص الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتسهيل من الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك الخطوات الإيجابية التي اتخذها الطرفان للتخفيف من حدة التوتر وتطبيع العلاقات بينهما،

على غرار تفسير الاتفاقات المبرمة بينهما بشأن الإدارة المتكاملة للحدود والتعاون الإقليمي.

وفي ذلك الصدد، ينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي. وتشكل إعادة هيكلة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وتمديد ولايتها إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٤ ، اعترافا واضحا بإسهامها والجهود التي تبذلها في سياق كوسوفو. وفي الوقت نفسه، فإن الهدوء النسبي في كوسوفو، لا سيما في الشمال، جدير بالذكر ويتطلب مزيدا من التشجيع والدعم من جانب المجتمع الدولي.

ولكن لا يجب أن يصرف ذلك اهتمامنا عن العقبات الخطيرة التي لا تزال تعترض حرية التنقل. ولا تزال الحوادث المرتبطة بتقييد حرية الحركة والنشاط العام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في شمال البلد، مصدر قلق خاص، وتدعو البرتغال الطرفين إلى التعاون بشكل بناء لتسهيل الحركة في الشمال.

وعلى صعيد آخر، لا يقل أهمية لمستقبل كوسوفو عن سابقيه، أود أن أؤكد على مسألتين أساسيتين للتعايش والمصالحة بين صرب كوسوفو والألبان. تتعلق الأولى بالتراثين الديني والثقافي. وتأسف البرتغال بشدة وتدين المحاولات المتكررة لإلحاق الضرر بالتراث الديني والتاريخي والثقافي في كوسوفو. وتردد ما قاله الأمين العام،

”يظل مواصلة تعزيز هذا التراث الثقافي والروحي القيم على أساس التسامح العرقي والديني عنصرا أساسيا لتحقيق السلام وتأمين مستقبل مزدهر لكوسوفو“ (S/2012/818، الفقرة ٤٢).

ويتعين على سلطات كوسوفو حماية هذا التراث، ويشجعنا إقامة احتفالات دينية أرثوذوكسية في كوسوفو بدون وقوع حوادث.

وتتعلق النقطة الثانية بحق العودة. حيث ينبغي تسليط الضوء على أهمية العمل الذي تضطلع به مختلف الكيانات، وخصوصا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو.

لقد أنجز عمل كثير، وما تحقق جدير بالثناء والدعم الواجب. ومع ذلك، هناك مهمة ضخمة ما زالت تنتظرنا. فتهيئة بيئة مسالة وآمنة للعائدين في كوسوفو مسألة بالغة الأهمية لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، كما أنها ستكون مقياساً للتقدم الذي تحرزه سلطات كوسوفو، لا في مجال الأمن أو التنمية الاقتصادية فحسب، بل وفي مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان أيضاً.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة، وتتعلق بالنشاط الأخير لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وخاصة أنشطة فرقة العمل الخاصة بالتحقيقات. والبرتغال تثني على الجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأوروبي بالفعل، وترحب خصوصاً بالجهود الأخيرة للمدعي العام الرئيسي ورئيس فرقة العمل. والبرتغال تحيط علماً بما ذكر عن مستوى الاستعداد للتعاون والمشاركة من جانب كل الدوائر التي اتصل بها المدعي العام الرئيسي حتى الآن، بما في ذلك الاستعداد للتعاون الذي أعربت عنه حكومة الجبل الأسود، فضلاً عن البلدان الأخرى في المنطقة، التي نثق بأنها ستسهم في تحقيق وافٍ بشأن المزاعم المروعة الواردة في تقرير مارتي وفي أي عمل ملموس وموثوق به قد تتطلبه فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب والنهوض بالعدالة والسلام.

وتلك أهداف نبيلة وجوهرية يعتبر بلدي السعي إلى تحقيقها أمراً أساسياً، ليس في كوسوفو فحسب، بل وفي منطقة البلقان الكبرى برمتها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/818) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (البعثة). ونرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، السيد إيفان مركيتش، في هذه الجلسة، ونشكره والسيد أنور خوجه على بيانيهما.

وموقف أذربيجان فيما يتعلق بسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، لم يتغير. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال هو الأساس القانوني الدولي الملزم لتسوية شاملة من خلال عملية سياسية ومفاوضات. وكما أشار الأمين العام خلال زيارته للمنطقة، من الأهمية السعي إلى حلول سلمية للقضايا الحساسة سياسياً والتحلي بالاعتدال تجنباً لزيادة التوتر. وفي هذا الصدد، نؤكد على الأهمية القصوى لوجود بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها في كوسوفو. ونرى أن ولاية البعثة وقدرات الميزنة لديها ينبغي أن تظل دون تغيير، وربما ينبغي تعزيزها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تحافظ البعثة على دورها الأساسي في تنسيق كل الجهود الدولية في إطار مركزها المحايد، كما يتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد تفاعل الممثل الخاص بشكل وثيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية على المستويين السياسي والمجتمعي، بما في ذلك في بلغراد وبريشتينا، لتعزيز المشاركة البناءة. ونشجع الممثل الخاص والبعثة على مواصلة التفاعل والحوار. ووفقاً لما ورد في التقرير، ظلت الحالة الأمنية هادئة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، استمرت الحوادث الأمنية، وأحداث العنف والاعتداءات ذات الدوافع العرقية، وأعمال التخريب والتعصب الديني، لتنال بالدرجة الأولى من حقوق وحريات طوائف الأقليات في كوسوفو. ومن الواضح أن مناخ الإفلات من العقاب على الانتهاكات من هذا القبيل لا يسهم في تعزيز الثقة العامة أو بناء الأساس لمصالحة طويلة الأجل.

كما أن الحالة المتعلقة بعودة المشردين داخلياً إلى كوسوفو مرة أخرى لم يطرأ عليها تحسن كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، فإن المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية القائمة والحوادث الأمنية المتكررة في عدة مناطق للعائدين إنما تعزز الشعور بانعدام الأمن بين العائدين المحتملين، بما يعيق التقدم في مسألة العودة المستدامة. ونحيط علماً ببعض الجهود التي تبذلها السلطات المحلية لتحسين العلاقات بين الأغلبية من السكان ومجتمعات الأقليات ومعالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية. واستمرار المشاركة الدولية مطلوب لاستكمال تلك الجهود.

إن حماية التراث الديني والثقافي يجب أن تظل من أولويات البعثة. وعلى الرغم من أنه تحقق بعض التقدم في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن أعمال التخريب المتكررة وحالات التعصب الديني ظلت تقوض عملية المصالحة بين الطوائف. ونشير مرة أخرى إلى وجوب الامتثال للالتزامات التي قطعتها مختلف الأطراف على نفسها في هذا الصدد. ولا شك أن الحفاظ على التنوع الثقافي الثري في المنطقة وحماية تراثها الثقافي والروحي على أساس التسامح العرقي والديني ما زال أمراً أساسياً لكي تنعم المنطقة بالسلام والرخاء في المستقبل.

ونحيط علماً بالمعلومات بشأن التحقيق في الوقائع الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، والمتصلة بنطاق واسع من الجرائم، بما في ذلك الجريمة المنظمة والمعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار في الأعضاء البشرية. ونؤمن

بقوة بأن تبيان الحقيقة يعزز مبادئ العدالة وسيادة القانون ويسهم في تسوية سياسية دائمة.

ونحيط علماً كذلك بأنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم وتشجيع التقدم فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، التي تبقى أحد الجوانب الأساسية للمصالحة. ونشجع الأطراف والشركاء الدوليين على مواصلة جهودهم تحقيقاً لذلك.

ختاماً، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة المبعوث الخاص ظريف، لجهودها ودورها المهم في صون السلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة برمتها.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوسوفو، على عرضه التقرير الفصلي للأمين العام (S/2012/818) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أرحب بالسيد إيفان مركيتش والسيد أنور خوجه وأشكرهما على بيانيهما.

لقد رحبنا بالظروف المؤاتية التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في صربيا في أيار/مايو، بمشاركة من صرب كوسوفو. غير أننا أسفنا لأن الانتخابات عطلت الحوار الذي كان الاتحاد الأوروبي يتولى تنسيقه بين كوسوفو والسلطات الصربية وتنفيذ الاتفاقات السبعة التي أبرمت بين البلدين في السابق. واليوم، نرحب بإبداء الطرفين استعدادهما لاستئناف الحوار السلمي في إطار جهود مشتركة لتسوية خلافاتهما بشكل نهائي.

ونلاحظ بارتياح أن هذه الديناميكية الجديدة أفضت إلى تنفيذ بعض الاتفاقات الفنية، بما في ذلك تصديق السلطات الصربية في ٢٥ أيلول/سبتمبر على بروتوكول الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر، ونشر كتيبات إرشادية في هذا الشهر لتوضيح أوجه الالتباس في تفسير استخدام الحواشي. وأتاح ذلك لممثلي صربيا وكوسوفو أن يشاركوا في نفس المحافل الإقليمية. ونحث الجانبين على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات الفنية السبعة والسعي للتوصل إلى اتفاق توافقي بشأن المركز النهائي لكوسوفو.

وفضلاً عن ذلك، نحيط علماً بالقرار الذي اتخذته سلطات كوسوفو والفريق التوجيهي الدولي في ١٠ أيلول/سبتمبر بإنهاء استقلال كوسوفو الخاضع للإشراف من جانب المكتب المدني الدولي. ومع ذلك، نلاحظ أنه، في حين أحرزت كوسوفو تقدماً منذ إعلان استقلالها، لا سيما فيما يتعلق بالمناخ العام للاستقرار والأمن في البلد، ما زال ينبغي بذل مزيد من الجهود، خصوصاً في شمال كوسوفو، التي ما زالت منطقة توتر نتيجة لعدم وجود اتفاق بالإجماع بين السكان بعد بشأن مركز البلد.

ومن المثير للقلق أن نلاحظ أن المجتمع الصربي المحلي لا يزال يرفض الاعتراف بسلطة الحكومة المركزية، الأمر الذي تنجم عنه توترات مستمرة وملموسة. ويدل استمرار إغلاق المعبر عند البوابة ١ في يارينيي في بلدية ليبوسافيش لأيام عديدة في تموز/يوليه احتجاجا على استمرار وجود شرطة كوسوفو وموظفي الجمارك هناك، إلى جانب وقوع العديد من الحوادث المسلحة في شمال البلد، مثل إطلاق نيران الأسلحة الآلية على شرطة كوسوفو، وعلى مركبات تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بوضوح على هشاشة الحالة في ذلك الجزء من البلد.

واستمرار الحوادث من هذا القبيل، مثل العنف بين الطوائف العرقية، ورفض العيش معا بسلام، إنما هي ببساطة نتيجة لعدم وجود توافق في الآراء بين سلطتي صربيا وكوسوفو بشأن الوضع النهائي لكوسوفو. ولذا فنحن نرى أن من

الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يعمل بلا كلل من أجل تحقيق التقارب بين صربيا وكوسوفو. ونحن نثني في ذلك الصدد، على جهود الاتحاد الأوروبي المستمرة من أجل الحفاظ على زخم الحوار السلمي بين البلدين.

ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة وتعزيز المفاوضات التي تمثل الطريق الوحيد المؤدي إلى تسوية سلمية ودائمة لخلافاتهم، وتجنب أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المختلفة، وسد الطريق أمام تحقيق المصالحة بينهم. ونحث أيضا مرة أخرى سلطات كوسوفو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواقع التراث الثقافي والديني من السرقة والتخريب.

وختاما، يكرر بلدي تهانيه لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع المنظمات الشريكة التي لا تزال تعمل ليس من أجل المساعدة في إدارة المؤسسات في كوسوفو بطريقة سلسلة واستعادة الأمن وسيادة القانون هناك فحسب، بل قبل كل شيء، في سبيل تحقيق التقارب بين شتى الطوائف الاجتماعية في كوسوفو، فضلا عن التوصل إلى تسوية نهائية لوضع كوسوفو.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أيضا أن أرحب في المجلس بالسيد أنور خوجه، وزير خارجية كوسوفو، والسيد إيفان مركتش، وزير خارجية صربيا.

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للتقرير الشامل للأمين العام (S/2012/818) فضلا عن مشاركته الوثيقة في هذه المسألة على النحو الذي انعكس في زيارته إلى كوسوفو في تموز/يوليه.

ولا تزال كوسوفو تواصل إحراز التقدم على الصعيد الداخلي وعلى الساحة الدولية معا. فعلى الصعيد الداخلي، أعلن الفريق التوجيهي الدولي في أيلول/سبتمبر عن انتهاء فترة استقلال كوسوفو تحت الإشراف الدولي. ويشكل ذلك مقياسا للتقدم الكبير المحرز على الصعيد الداخلي، على الرغم من وجوب مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق كما هو واضح. وعلى الصعيد الدولي، فقد اعترفت أربع دول أعضاء إضافية في الأمم المتحدة بكوسوفو منذ اجتماعنا الأخير الذي عقد في آب/أغسطس (S/PV.6822). ونشجع تلك البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على القيام بذلك.

وقد رحبت المملكة المتحدة بالنتائج التي توصلت إليها دراسة الجدوى التي أجرتها المفوضية الأوروبية بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وتؤكد تلك الاستنتاجات على أن كوسوفو لم تعد حالة خاصة، بل هي ماضية قدما على الطريق نفسه المؤدي إلى انضمام البلدان الأخرى في منطقة غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي. ويترتب على ذلك أن تفي كوسوفو بذات المتطلبات فيما يتعلق بتحقيق الإصلاحات اللازمة لتلبية معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونتمنى لحكومة كوسوفو التوفيق في ذلك الصدد. ولا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا لمسار كوسوفو نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتشكل علاقات حسن الجوار جانبا بالغ الأهمية في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإننا نرحب بتنشيط الحوار الذي تم بتيسير من الاتحاد الأوروبي مؤخرا، على النحو الذي انعكس في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي أعقبت صدور تقرير الأمين العام. ويسرني أن أؤيد الممثل الخاص، ظريف، وأعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بتلك الخطوة الهامة.

ونتطلع إلى رؤية تقدم ملموس نحو حل المسائل على الصعيد السياسي بهدف تعزيز التقدم المشجع المحرز بالفعل بشأن المضي قدما بالاتفاقات الفنية، من قبيل تلك المتعلقة بالتعاون الإقليمي ودفاتر السجل العقاري. وإن من دواعي سرورنا على وجه الخصوص، أن نلاحظ التقدم المحرز في مجال الإدارة المتكاملة للحدود. وسيكون من المهم في المستقبل إشراك المجتمع المحلي في شمال كوسوفو لضمان النجاح.

ولا تزال الحالة في شمال كوسوفو تشكل عاملا محتملا لزعزعة الاستقرار. ونحث بلغراد على اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الهياكل الأمنية الموازية غير الشرعية التي أنشأتها في شمال كوسوفو.وفي حين لا يزال الحوار وسيلة أساسية لمعالجة المسائل السياسية الرئيسية، فإنه لا يزال مهما للغاية أن تحرص السلطات في بريشتينا على إشراك مواطنيها في الشمال. ويجب عليها أن تثبت قولا وفعلا تصميمها على حماية المجتمع في شمال كوسوفو، والعمل من أجل تحقيق الرفاه لها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ونشعر بالقلق إزاء الاضطرابات الأخيرة في منطقة كروي إي فيتكوت/بردجاني المختلطة عرقيا. وتكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها لحق العودة لجميع الطوائف في كوسوفو، شريطة أن يمارس ذلك الحق بطريقة شفافة وتشاورية، استنادا إلى الوثائق الصحيحة. وندعو إلى استعادة الهدوء وتشجيع جميع المتورطين في تلك الاضطرابات على الدخول في حوار من أجل إيجاد حل آمن ومستدام، يتيح لجميع المواطنين الحق في العودة إلى مواطنهم الأصلية.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالامتنان للطريقة المهنية التي تنفذ بها قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بتحقيق الاستقرار في كوسوفو ولايتيهما. ونرحب بشكل خاص بجهود البعثة الرامية إلى زيادة وجودها في زوبين بوتوك. وندين الحادث الذي نفذ في ٧ أيلول/سبتمبر ضد أفراد البعثة وشرطة كوسوفو، الذي أسفر عن إصابة أحد ضباط شرطة كوسوفو. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بحماية الأقليات والتراث الثقافي، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها شرطة كوسوفو لتعزيز دور الشرطة المجتمعية وزيادة مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تلك العملية. ومن المهم أن تولي حملة تجنيد أفراد لشرطة كوسوفو اهتماما خاصا لتجنيد ضباط للشرطة من صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات الأخرى. ونلاحظ أيضا جهود التوعية التي يضطلع بها ضباط البلدية بالنسبة للعائدين. ومن المهم أيضا بالنسبة لكوسوفو أن تواصل اتخاذ تدابير ملموسة لمنع وقوع الحوادث الطائفية، والتحقيق في مثل تلك الحوادث بشكل كامل عند وقوعها. ونرحب بالاعتراف الوارد في التقرير بأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ترسيخ عودة المواطنين بصورة مستدامة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بعملية العودة عبر المشاركة السياسية وتنفيذ المشاريع الثنائية.

وتواصل المملكة المتحدة دعم العمل الهام الذي تضطلع به فرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في مجال النظر في الادعاءات المتعلقة بالاتجار بالأعضاء الواردة في تقرير مارتي. ونحن على ثقة في كفاءة الفرقة وتصميمها على المضي قدما بهذا التحقيق الهام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الملاحظة البسيطة والبالغة الأهمية في ذات الوقت فيما يتعلق باحترام المملكة المتحدة للأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أيضا أن أرحب بالعمل الهام، الوارد في تقرير الأمين العام،الذي اضطلع به فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، والمجتمع المدني بشأن معالجة موضوع حالة الناجين من الصراع، المتعلقة بالعنف الجنسي. وهذه مسألة في غاية الأهمية، وخصوصا في مجتمعات ما بعد الصراع، كما هي

حالة كوسوفو. وقد دشن وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، مؤخرا مبادرة بشأن منع العنف الجنسي بهدف تعزيز الجهود والتنسيق على الصعيد الدولي لمنع حوادث العنف الجنسي والاستجابة لها. ونحن على استعدا لتقديم دعم قوي للجهود الرامية إلى مواجهة التحدي الذي يشكله هذا الإرث المأساوي الناتج عن صراع الماضي في كوسوفو.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالإسهام في تقدم كوسوفو وصربيا على نحو لا رجعة فيه نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يتم الترحيب بالاستنتاجات الإيجابية لدراسة الجدوى من قبل مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر بهدف إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو على أن تبدأ في عام ٢٠١٣ عقب استيفاء الشروط اللازمة مباشرة. ونأمل أن تواصل بلغراد وبريشتينا على حد سواء، المشاركة بطريقة بناءة في الحوار. ونتطلع إلى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أنا ممتن للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الخاص ظريف، ووزير خارجية صربيا، السيد إيفان مركيتش. ولقد استمعت بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد خوجه.

ومع أن الحالة في كوسوفو لا تزال هادئة، غير أنه هدوء تشوبه الحساسية والهشاشة. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص، إزاء استمرار التوتر في العلاقات العرقية في شمال البلد. ويجب على الأطراف المعنية اتباع نهج سديد، فضلا عن التمسك بالحوار لحل خلافاتهم، وتجنب اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد الحالة تعقيدا أو تصعيدا.

ظلت الصين تدعو على الدوام إلى الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي صربيا. يجب التعامل مع مسألة كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والأمر متروك للأطراف المعنية للتوصل إلى حل مقبول من خلال الحوار والمفاوضات.

ترحب الصين بالمحادثات المباشرة رفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا، وتأمل في أن يضع كلا الطرفين في اعتبارهما المصالح الشاملة للسلام الدائم في المنطقة ورفاهية شعبيهما في الوقت الذي يواصلان فيه إحراز تقدم في عملية الحوار من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في البلقان وفي أوروبا ككل.

ترحب الصين بجهود وساطة الأمين العام الرامية إلى إيجاد حل لمسألة كوسوفو . ونحن نشيد العمل الذي تضطلع به بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وتدعم الجهود الجارية لتنفيذ ولاية المجلس. ونأمل أن يعزز الوجود الدولي من خلال البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو التنسيق ويقوم بدور نشط وبناء في تيسير إيجاد حلول للمسائل المعلقة.

إن الصين قلقه جدا إزاء التهريب غير المشروع للأعضاء البشرية في كوسوفو. أي انتهاك لمعايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي أمر غير مقبول، ويجب محاسبة مرتكبيه. يجب أن يؤدي المجلس الدور المرجو منه، وأن يضمن تحقيقا تاما وكاملا في الحالات المعنية.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن تقرير أنشطة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/818). ونرحب بالسيد إيفان مركيتش، وزير الخارجية الصربي في المجلس، ونشكره على بيانه. ونرحب أيضاً بالسيد أنور خوجه، ونشكره على بيانه.

ويسرنا أن الحالة في كوسوفو لا تزال مستقرة نسبيا. بيد أن الحوادث الأمنية التي وقعت تدل على أن التوترات ما زالت قائمة، وما لم تتم معالجة القلق المشروع لجميع الأطراف من خلال التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض، فإنها ستواصل تهديدها لاستقرار المنطقة.

تحيط جنوب أفريقيا علما بالقرار الذي أعلنه الفريق التوجيهي الدولي بشأن نهاية استقلال كوسوفو تحت الإشراف والإجراءات اللاحقة التي اتخذتها سلطات كوسوفو في هذا الصدد. ونحن نرى أنه ينبغي أن يظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساريا وأن يشكل الأساس لتسوية الحالة في كوسوفو. ولذلك يتحتم على الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، اتخاذ موقف محايد في تنفيذ ولاياته، تمشيا مع القرارات السابقة لمجلس الأمن، ينبغي ان يمتنع الجانبان عن أي إجراء من جانب واحد يمكن أن يقوض الإنجازات التي تحققت في عملية الحوار. ولذلك، ندعو الطرفين إلى إبداء المرونة وتعزيز مشاركتهما حتى يتم حل المسائل المعلقة وتتغلب روح المصالحة.

يواصل وفد بلدي دعم عملية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا بتكليف من الجمعية العامة. وقد لاحظنا العديد من التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما استئناف المحادثات التي يقودها الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن تم تعليقها في شباط/فبراير. إن كل تلك المناقشات ضرورية لبناء الثقة والثقة المتبادلة بين الطرفين ونأمل أن تيسر اتفاق بشأن المسائل العالقة. نحن نتطلع إلى مواصلة ذاك الحوار.

إن الاتصالات المنتظمة والمباشرة هي تدابير هامة لبناء الثقة لتحسين الثقة المتبادلة والسماح للأطراف بمعالجة القضايا العالقة والمتنازع عليها.

نرحب بتوقيع السلطات الصربية في ٢٥ أيلول/سبتمبر على بروتوكول التقني بشأن تنفيذ الاتفاق بشأن الإدارة المشتركة للمعابر. تشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على تعزيز عملية الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الخلافية العالقة، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها.

بيد أننا نشعر بالقلق من أن الحالة الأمنية في شمال كوسوفو لا تزال هشا. إن لتفشي العنف وزيادة حدة التوترات بين المجموعات العرقية أثر سلبي على الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لبناء السلام والمصالحة الوطنية. ينبغي للجانبين أن يعملا معا وأن يمارسا ضبط النفس لتجنب حدوث المواجهات العنيفة. وعلاوة على ذلك، نحن نتفق مع الأمين العام أن

> ”إن الاندماج السلمي لطوائف الأقليات، وتهيئة الظروف للعودة المستدامة ووضع الأساس للمصالحة بين المجتمعات المحلية على المدى الطويل يجب أن تظل أولويات“ (S/2012/818، الفقرة ٥٣)

إننا نشعر بالقلق من أن عدد العائدين لا يزال أقل بكثير بالمقارنة مع السنوات السابقة، يتحتم أن يعمل الطرفان سوية لتهيئة ظروف آمنة على أرض الواقع لتشجيع الأقليات على العودة إلى ديارهم. من المهم أيضا أن تتم حماية حقوق الأقليات وممتلكاتهم بالقانون.

وقد لاحظ وفد بلدي مع التقدير عزم الطرفين على التعاون في إعادة إعمار بعض مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي أصيبت بأضرار. إن مثل هذا التعاون لهو خطوة إيجابية. ومع ذلك، نكرر أنه ينبغي تعزيز الأمن في المواقع الدينية لحمايتها من التعرض للتخريب. نرحب بالتصريحات التصالحية العلنية من قبل القادة في كلا الجانبين وهي تظل إسهامات إيجابية نحو المصالحة.

فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين فإن جنوب أفريقيا ترحب بما أحرز من تقدم حتى الآن في التعرف على بعض الرفات، على الرغم من أن عدد الذين ما زالوا مفقودين لا يزال كبيرا. يستحق التزام الطرفين وتعاونهما بشأن هذه المسألة الثناء. لازلنا على ثقة بأنه يمكن إحراز الكثير من التقدم بدعم من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وبمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفيما يتعلق بادعاءات الاتجار بالأعضاء ونود أن نكرر موقفنا بأنه ينبغي أن يجرى تحقيق ذو مصداقية وشامل وحيادي ومستقل في هذه الادعاءات. ونأمل تحقيق نتائج ملموسة من العملية الجارية بالفعل.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها ودعمها لدور بعثة الأمم المتحدة تحت القيادة القديرة للسيد فريد ظريف في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام لتقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الوارد في الوثيقة S/2012/818. ونشكر كذلك الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه للتقرير، والسيد إيفان مركتش، وزير الشؤون الخارجية لصربيا، والسيد أنور خوجه على بياناتهم.

نؤيد الحوار بين الأطراف الهادف إلى التوصل إلى حل نهائي لمسألة كوسوفو. ونرحب بالإجتماعين الرفيعي المستوى الذين عقدا مؤخرا بين الطرفين، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونحن سعيدون بموقف صربيا البناء والعملي. وفي هذا الصدد، نلاحظ عددا من التطورات الإيجابية في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها لتنفيذ الاتفاقات التي تحققت من خلال هذا الحوار. نؤكد على أهمية الحوار بشأن نقاط العبور.

وهذا يقودني إلى الحالة في شمال كوسوفو، التي لا تزال تشكل مصدر قلق لوفد بلدي. ندعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس من أجل الحد من خطر الانتكاسات السياسية أو تجدد عدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، فقد فوجئنا بالتغيير فيما يتعلق بالمكتب الإداري المحلي في ميتروفيتشا. وأعرب الأمين العام في تقريره السابق عن قلقه إزاء تحويل سلطات بريشتينا لأموال ميزانية كوسوفوالمخصصة لإدارة البعثة إلى مكتب إداري محلي. تورد التقارير الحالية هذا الأمر على أنه حقيقة واقعة، على الرغم من أن هذا المكتب الإداري لا يتمتع بدعم وثقة الجمهور. وأود أن أسلط الضوء على أهمية تدابير بناء الثقة بين الطرفين. ونحن نؤيد أيضا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للحفاظ على علاقات وثيقة مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك في بلغراد وبريشتينا، من أجل تعزيز الاتصال البناء.

ومع ذلك، أحد المجالات التي لم يحرز بها تقدم كاف هو وضع الأقليات في جميع مناطق كوسوفو.

وفي هذا الصدد، نود أن نتلقى توصيات أكثر تحديدا بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم البعثة في الاضطلاع بولاياتها. ويكتسي هذا أيضا أهمية حاسمة لتحسين معدل العودة الطوعية إلى كوسوفو.

وبالمثل، أود أن أشير إلى عمل فرقة العمل الخاصة بالتحقيق المكلفة بتحليل الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. نحن نتابع عن كثب التقدم المحرز في هذا الصدد. ونحيط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (S/2012/818، المرفق ١). ما برحنا نعتقد أنه سيكون من الأفضل التوصل إلى ترتيب يشرك الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الإدعاءات.

وفي الختام، رغم الوجود المكثف للبعثة في الميدان، يكشف تقرير الأمين العام عن أنها لا تزال تضطلع بمهمة لا غنى عنها في كفالة الاستقرار

والحياد في كوسوفو والمنطقة. لا بد من أن نكفل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه الإطار القانوني الذي يجب أن يطبق على كوسوفو، وأن نكفل احترام القانون الدولي. ونؤكد مجددا دعمنا للبعثة نظرا للحياد الذي تنتهجه في الاضطلاع بواجباتها في مجال الاتصالات الرئيسية من أجل التنسيق بين المنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، ما برح الوجود القوي ضروريا نتيجة للحالة في الميدان، خاصة في شمال كوسوفو.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب بكل من وزير الخارجية خوجه ووزير الخارجية مركيتش في المجلس، وأن أشكرهما على تبادل وجهات نظرهما معنا. كما أود الإعراب مرة أخرى عن تقديري لشركائنا منذ زمن طويل في كوسوفو، الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو/منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات التي تدعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، تشيد الولايات المتحدة الأمريكية بكوسوفو وصربيا على الجهود التي يبذلانها للمضي قدما نحو تطبيع علاقاتهما ومواصلة الطريق صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي الكامل. يبين الاجتماعان اللذان عقدا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و٧ تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيسي الوزراء ثاجي وداتيتش مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي أشتون الرغبة في الاشتراك بصورة بناءة. ونؤكد أيضا أنه لن يمكن للبلدين تحقيق هدفهما المشترك المتعلق بالمستقبل الأوروبي وتحسين حياة مواطنيهما، إلا من خلال الحوار وحده. ويسرنا أن الحكومة الصربية أعلنت أنها ستحترم اتفاق الحوار بشأن التعاون الإقليمي – وهي خطوة لا يمكن إلا أن تفيد البلدين والمنطقة بأسرها.

ونتوجه أيضا بتهانئنا إلى كوسوفو على آخر الاعترافات بها من جانب فيجي وتيمور – ليشتي وبوروندي وبابوا غينيا الجديدة وعلى تعميق تكاملها الاقتصادي الإقليمي من خلال عضويتها الوشيكة في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ستدعم عضوية المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير التنمية الاقتصادية والتعاون والنمو والاستقرار الاجتماعي، على نحو يعود بالفائدة على شعب كوسوفو وسائر أنحاء منطقة البلقان. ونأمل أن تستمر هذه التطورات فيما نقترب من العام الجديد، وندعو إلى زيادة التعاون لمعالجة القضايا الكثيرة المتبقية. ونرحب أيضا بالخطوات التي يتخذها الجانبان صوب تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود ونتطلع إلى إنشاء المرافق المؤقتة الأربعة الأولى بنهاية هذا العام.

ثانيا، لا تزال الولايات المتحدة قلقة إزاء الهجمات على الموظفين الدوليين والقيود المفروضة على حرية الحركة، ولا سيما حركة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمستوى العالي من التوترات بين الطوائف الإثنية. في الأسبوع الماضي فقط، زادت التوترات في شمال كوسوفو عندما سعى مسؤولون صرب موازون، تدعمهم بلغراد، إلى وقف بناء منازل للمشردين من أصل الباني والاحتجاج على تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود. وفي ما يتعلق بالأخيرة، أشير إلى أنه قيل إن موظفي مكتب البعثة في شمال ميتروفيتشا حاولوا أيضا عرقلة جهود البناء. وندعو جميع مسؤولي كوسوفو وصربيا، وكذلك البعثة، إلى العمل لتهدئة التوترات وتجنب العبارات المثيرة والإجراءات التصعيدية.

ونشجع على التنسيق الوثيق بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو لردع هذه الإجراءات التي تهدف إلى تقويض سيادة القانون ومنع أعمال البناء القانونية والعودة إلى الشمال، والتصدي لها. نحن نشعر ببالغ القلق إزاء الهجوم في ٧ أيلول/سبتمبر على مركبة مدرعة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والتقارير التي تفيد بالهجوم على موظفي المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا المنشأ حديثا، بما في ذلك محاولة الهجوم بالقنابل النارية على منزل نائب مديره في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. تهدف هذه الجهود إلى تخويف الموظفين، والعديد منهم من الصرب العرقيين الذين يسعون إلى تحسين مجتمعاتهم.

ونشيد بالجهود المتزايدة التي تبذلها قوة شرطة كوسوفو لحماية التراث الثقافي والديني، فضلا عن إجراءاتها ضد الجريمة المنظمة وحلقات الاتجار. كما نشجع كوسوفو وصربيا على مضاعفة جهودهما للتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات المحلية للعثور على رفات أكثر من ٧٠٠ ١ شخص لا يزالون مفقودين. وفضلا عن ذلك، نواصل دعم فرقة العمل الخاصة بالتحقيق في عملها للتحقيق في الادعاءات بالاتجار بالأعضاء البشرية وسوء التصرفات الأخرى، وإذا لزم الأمر، المحاكمة عليها. ونحيط علما بالحكم الذي أصدرته دائرة استئناف المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية الجنرالين الكرواتيين. نحن نؤيد تماما المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونقبل أحكامها.

وأخيرا، تهنئ الولايات المتحدة كوسوفو على بلوغ نهاية فترة الاستقلال الخاضع للإشراف في ١٠ أيلول/سبتمبر، وفقا لقرار الفريق التوجيهي الدولي بأن حكومة كوسوفو أوفت إلى حد كبير بجميع التزاماتها بموجب خطة التسوية الشاملة. ونتوجه بالشكر إلى الممثل المدني الدولي ومكتبه على العمل بدأب مع حكومة كوسوفو من أجل تحقيق هذا الانجاز الهام.

وتحقيقا للاندماج الأوروبي الكامل، لا بد من أن تواصل كوسوفو جهودها، بدعم المجتمع الدولي، لتعزيز ديمقراطيتها المتعددة الأعراق وسيادة القانون.

ما برحت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم كل من صربيا وكوسوفو في سعيهما إلى الاندماج في المؤسسات الأوروبية. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد مجددا دعوتنا إلى إجراء المزيد من الحوار البناء بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وكما قالت الوزيرة كلينتون خلال زيارتها في تشرين الأول/أكتوبر إلى بريشتنيا مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي أشتون، ”سوف نقف معكم بينما تجرون إصلاحات رئيسية لتحسين الإدارة من شأنها أن تقترب بكم من الاندماج الأوروبي الأطلسي. سنقف معكم بينما تعملون مع صربيا لحل المشاكل العملية والتغلب على العقبات، وسنكون معكم بينما تتخذون الخطوات الضرورية صوب المستقبل الذي تستحقونه بكل جدارة.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد ايفان مركيتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجه على بيانيهما.

حدث تطورات ايجابية عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أسفرت المناقشات الفنية بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي عن تأييد صربيا للبرتوكول الفني بشأن تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. وانخرطت صربيا أيضا مع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في توضيح الغموض المتعلق بمشاركة كوسوفو في المحافل الإقليمية. نحن نرحب بهذه التطورات

ونأمل أن يستأنف الجانبان قريبا المشاركة الفنية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لحل القضايا الخلافية.

وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحدث تغييرا كبيرا في الحالة في ما يتعلق بطوائف الأقليات. ثمة حاجة ملحة إلى معالجة الحوادث الأمنية المتكررة التي تؤثر عليها من أجل تعزيز الانسجام بين الطوائف وتيسير عودتها.

وينبغي أن تستمر البعثة، جنبا إلى جنب مع عناصر الوجود الدولي الأخرى، في تشجيع سلطات كوسوفو على معالجة المشاكل التي تؤثر سلبا على طوائف الأقليات ومواقعها الثقافية والدينية. وفي هذا الصدد، لا يزال دعم البعثة المستمر لليونسكو بالغ الأهمية.

وتمثل مسألة الأشخاص المفقودين قضية انسانية مهمة. ونرجو أن يتسنى إحراز المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة بما تقدمه البعثة من دعم وتشجيع مباشرين للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وننوه إلى رصد البعثة المستمر لمحاكمة ميديكوس الجارية بشأن الاتجار في الأعضاء البشرية أمام محكمة مقاطعة بريشتينا. فينبغي أن تجري المحاكمة بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. وينبغي أن تقدم عناصر الوجود الدولي في كوسوفو بقيادة البعثة المساعدة الكاملة لهذه العملية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لاستمرار البعثة في تنفيذ ولايتها بطريقة نزيهة ومحايدة، وفي تيسير التعاون بين بريشتينا وبلغراد، والمجتمعات المحلية في كوسوفو وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونثني على الممثل الخاص ظريف وعلى البعثة وندعمهما لمساهمتهما في تحسين الوضع في شمال كوسوفو، وللخدمات التي تقدمها البعثة في المجالات التي تنهض بالحياة اليومية لجميع سكان كوسوفو. وينبغي للبعثة أن تستمر في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للوكالات الأخرى في كوسوفو – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وهكذا – مواصلة التعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة على لائحة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/١٧.